



وكالة الأنباء الكويتية (كونا)  
Kuwait News Agency (KUNA)

## مجلس الامة يأذن للحكومة بسحب 150 مليون دينار من الاحتياطي العام

التاريخ : 01/03/2016



الكويت - 1 - 3 (كونا) -- وافق مجلس الامة في جلسته العادية اليوم الثلاثاء على مشروع قانون بشأن الإذن للحكومة في سحب 150 مليون دينار من الاحتياطي العام وفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية 2015/2016 الى جانب توصيات لجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأنه واحالته الى الحكومة.

ونصت المادة الأولى من المشروع على ان يؤذن للحكومة في أن تأخذ من المال الاحتياطي العام مبلغ 150 مليون دينار كويتي (الدولار الأمريكي يساوي 0,300 دينار).

فيما نصت المادة الثانية على ان يفتح بالمبلغ المذكور في المادة الأولى اعتماد اضافي بميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية 2015/2016 بالباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) يخصص لوزارة الدفاع على ان تكون جملة اعتماداته (1,385,025,000 دينار).

واشار القانون الى ادراجه ضمن المجموعة الاولى (المصروفات المختلفة) في البند الثاني المخصص لوزارة الدفاع وذلك لسداد دفعة مقدمة لشراء طائرات حربية نوع (يورو فايتر - تايفون) بتكلفة اجمالية تقدر بمبلغ 2,6 مليار دينار ضمن بنود ميزانيات وزارة الدفاع لعدة سنوات مالية قادمة ابتداء من السنة المالية 2015/2016.

كما وافق المجلس على توصيات لجنة الميزانيات والحساب الختامي الواردة ضمن تقريرها في شأن مشروع القانون والتي أكدت على ضرورة توفر لائحة تنظيمية ذات ضوابط مهنية مقبولة بهدف إحكام الرقابة المالية والادارية على ميزانية التسليح الاستثنائية.

وأوصت اللجنة بقيام كل من وزارة الدفاع ومجلس الدفاع الأعلى بإجراء الدراسات الكافية والتخطيط المسبق والتنسيق الكامل بين الادارات المختلفة بالوزارة قبل إبرام العقود الخاصة بالتسليح والتعزيزيات العسكرية لتلافي أوجه القصور التي شابت العديد من التعاقدات السابقة.

كما دعت الى إخضاع الاتفاقيات والعقود المبرمة بشأن التسليح والمعدات العسكرية لرقابة الأجهزة الرقابية بالدولة وضرورة تضمين ذات العقود بالحد الأدنى لمخزون قطع الغيار الذي يكفي لعمليات الصيانة الدورية لمدة خمس سنوات او لمدة ربع العمر الافتراضي لتلك المعدات.

من جانبه أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح الصباح في مداخلة خلال الجلسة خضوع جميع العقود التي تبرمها الوزارة لرقابة ديوان المحاسبة وادارة الفتوى والتشريع والمراقبين الماليين.

وأوضح الجراح ان مبلغ الثلاثة مليارات دينار التي وافق مجلس الامة أخيراً على تخصيصها لوزارة الدفاع سوف يتم صرفها على فترة 10 سنوات مالية فيما سيخصص مبلغ الـ 150 مليون لسداد دفعة مقدمة لعقد شراء طائرات (يورو فايتر) على ان يمول باقي المبلغ من الميزانيات السنوية للوزارة بالاتفاق مع وزارة المالية.

وكان مجلس الامة قد وافق في جلسة الـ 13 من يناير الماضي على مشروع قانون بالاذن للحكومة في أخذ مبلغ ثلاثة مليارات دينار من المال الاحتياطي العام لوضع ميزانية استثنائية لفترة 10 سنوات مالية لتعزيز الدفاع في البلاد. (النهاية) ر خ ف / ج خ